

استفاقة كأنها متأخرة

«الزراعة» تتحدث عن كارثة تهدد الثروة الحيوانية!!



رامز محفوظ

كشف رئيس جمعية اللحامين أمون قطيش لـ «الوطن» أن المطلوب لمواجهة الكارثة التي تهدد الثروة الحيوانية حالياً العمل على منع تهريب الأغنام والأبقار بأي شكل من خلال زيادة الرقابة بشكل أكبر وإغلاق المنافذ الحدودية أمام مهربي الثروة الحيوانية، لافتاً إلى أن أغلب الأبقار والأغنام موجودة في منطقة الرحيبة ومن هناك يتم تهريبها.

ويبين أن مهربي الأغنام والأبقار يخسرون عندما يبيعون الأغنام والأبقار للسوق المحلية على حين يتهربون عندما يبيعونها للمهربيين، مبيناً أن سعر مبيع العجل الواحد للهروب يزيد على سعر مبيعه للسوق بحدود ٨٠٠ ألف ليرة.

ويخرجون عن الإنتاج حالياً بزيادة يوماً بعد آخر. وأكد أن الولادات الحديثة من الخرفان يتم تهريبها حالياً بأي شكل من الأشكال وهناك كثافة بتهريبها، إضافة لتهريب أنثى الخروف «القطيمة» بكميات كبيرة كذلك، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الولادات من الأغنام العام القادم.

وأنشأ إلى أن الإنتاج حالياً يغطي حاجة السوق نتيجة لقلّة الطلب وضعف القوة الشرائية لكن في حال كانت القوة الشرائية للمواطن جيدة فإن الإنتاج الحالي لن يغطي حاجة السوق، لافتاً إلى أنه يجب رفع نسب الدعم للأغلاف وأن تكون هذه النسب حقيقية، مبيّناً أن نسبة الدعم الحكومي من الأغلاف

قطيش: المطلوب منع تهريب الأغنام والأبقار وإغلاق المنافذ الحدودية

بدره أكد عضو لجنة مهربي الدواجن حكمت حداد أن أسعار الأغلاف ارتفعت حالياً بنسبة ٤٠ بالمئة، لافتاً إلى أن طن فول الصويا وصل حالياً لحدود ١,٦ مليون ومن المتوقع أن يرتفع أكثر وطن الذرة الصفراء وصل لحدود ٨٠٠ ألف ليرة، مبيّناً أن مستوردي الأغلاف لو لم يأخذوا الدولار بالسعر التفضيلي من المصرف المركزي لكان طن الذرة الصفراء وصل لحدود مليون ليرة وفول الصويا لحدود ١,٨ مليون ليرة.

وأوضح بأن المطلوب حالياً زيادة دعم المكن العلفي للدواجن وبدلاً من أن يتم إعطاء المهربي على سبيل المثال ١,٢٥٠ كيلو مهربي الدجاج البيضاء أن يتم زيادته ليصبح بحدود ٢,٥ كيلو وكذلك زيادة الدعم للفروج.

خلال جولة في سوق الهال بالزبلطاني

البرازي: ضرورة اعتماد نظام الفوترة في جميع التعاملات



رامز محفوظ

جال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي ومحافظ دمشق عادل العليبي أمس على سوق الهال «المغطى» بالزبلطاني واستمعاً بأسعار زائدة للمهربيين واستغلال حاجتهم ويجب محاسبة التجار الذين يرفعون الأسعار، لافتاً إلى أنه في حال انخفضت أسعار الفروج والبيض وسرخر المزيد من المهربيين عن الإنتاج، لافتاً إلى أنهم يربحون نسبة قليلة جداً حالياً.

وكان وزير الزراعة قد كشف عن كارثة تهدد الثروة الحيوانية، مؤكداً أن هناك مؤشرات للعلفي للدواجن وبدلاً من أن يتم إعطاء المهربي على حين تم فقدان ٥٠ بالمئة من الثروة الحيوانية من الأغنام والأبقار عبر تهريبها ونفقها.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي عقل ونوس إلى أن الهدف من الجولة الإطلاع على واقع السوق من ناحية تأمين وتوفر المواد الأساسية ومدى توفرها في الأسواق إضافة للتواصل مع تجار الجملة بشكل مباشر لمعرفة أسباب تغيرات الأسعار إضافة لتوفر المواد الأساسية.

ويبين أنه خلال الجولة تم التدقيق بموضوع هوامش الأرباح المعتمدة ومبدأ المنافسة بين التجار في السوق والواصل والذي يجب أن يكون ضمن هامش الربح وليس بناء على الكلفة. وعن موضوع الالتزام بموضوع الالتزام بتداول الفواتير في السوق أوضح مدير الأسعار بأنه خلال أيام سوف يصدر من وزارة التجارة الداخلية بالتعاون مع هيئة الضرائب والرسوم في وزارة المالية قرار ناظم لآلية تداول الفواتير وعقوباتها.

وأشار إلى أن المعوقات التي قد تواجه تطبيق هذه الآلية تغيرات التكاليف وهذا الأمر يمكن أن يكون له تأثير في تداول الفواتير باعتبار أن الأسعار تتغير من يوم وآخر، مبيّناً أنه بعد صدور القرار يمكن أن تتضح آلية التنفيذ على أرض الواقع.

وزير الزراعة يبشر الفلاحين بصرف تعويضات الأضرار خلال مدة أقصاها شهر

هنا غاثم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قفنا ضرورة صرف التعويضات للفلاحين عن الأضرار التي تحصل على الإنتاج الزراعي خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ حدوث الضرر، حتى يحقق الفلاح الفائدة المرجوة من التعويض ويساعده على الاستمرار بالعملية الإنتاجية، جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي الذي عقد أمس شتداً على ضرورة إنجاز دليل واضح حول آلية تقدير الأضرار وفق المعايير الدقيقة والشروط والتعليمات التنفيذية لرسوم إحداث الصندوق.

ووزير أشار إلى أن موضوع التأمين الزراعي بات ضرورة نتيجة الظروف المناخية المتغيرة وهنا يجب أن يأخذ القطاع الخاص دوره من خلال إحداث صناديق تأمين ومأسستها وفق برنامج وطني. وخلال الاجتماع وافقت إدارة الصندوق على التعويض على المزارعين المتضررين في محافظة اللاذقية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة على الحمضيات في مناطق القرداحة واللاذقية والحفة وجبلة، والصقيع والبريد على محصولي البطاطا والتبغ في جبلة في الشهر الثاني من العام الماضي، وأيضاً التعويض على مزارعي الحمضيات في محافظة طرطوس نتيجة موجات الحر المتلاحقة في مناطق طرطوس وصافينا وبانياس في منتصف أيار الماضي، كما وافق على التعويض على مزارعي التفاح والكرمة في محافظة حمص نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مناطق تلكلخ والمركز الغربي والشرقي والمخرم في شهري أيار وتموز الماضيين، والتعويض على المزارعين المتضررين في ريف دمشق نتيجة موجة الصقيع الربيعي على أشجار التفاح والمشمش والكرز والإجاص والنوخ في مناطق الزبداني وقفنا وبيروود والقطيفة والحمرون ورتكوس، في شهر آذار ونيسان وأيار من العام الماضي، وكذلك التعويض على مزارعي التفاح المتضررين في محافظة السويداء نتيجة موجات الحر المتلاحقة الحاصلة في الشهر الخامس من العام الماضي في مناطق السويداء وصلخد وشهبيا، كما قرأ المجلس خلال اجتماعه موازنة الصندوق لعام ٢٠٢١.

تعاون زراعي مشترك بين سورية وإيران

ومن جهة ثانية أكد قفنا على أهمية التكامل بين سورية وإيران في مجال القطاع الزراعي وذلك خلال لقائه أمس عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والمعادن الإيرانية السورية ورئيس الغرفة المشتركة التجارية كيوان كاشفي والوفد المرافق لبحث سبل التعاون المشتركة بين البلدين والذي يحتاج للسير في عدة اتجاهات، كإعداد برنامج تعاون في مجال البحث العلمي الزراعي، وتحديد البرامج التي يمكن العمل بها لصحة كل طرف حسب ما هو متوافر لديه وتقديم الفائدة له، منوهاً بأن لدى سورية خبرات جيدة في مجال بحوث الثروة الحيوانية وتربية وإنتاج الأعداء الحيوية والمكافحة، وبرنامج بحثية في إنتاج الأصناف وغيرها، في حين لدى الجانب الإيراني الفخات كثيرة في مجال الفستق الحلبي والزعفران وإنتاج اللقحات البيطرية وخاصة لفاح الحمى القلاعية وإنتاج اللحوم وحليب الأبقار وتحفيقه، وهناك لايد من تحديد المحاور التي تسمح لكل بلد الاستفادة من خبرات البلد الآخر، بالإضافة إلى تحديد البرامج التي يمكن أتباعها لنقل التقانات الحديثة وتبادلها والخروج من الجانب النظري إلى التطبيق العملي، مشدداً على الحكومة السورية.

خطة لمكافحة الحرائق خطة لإنتاج النباتي لـ «الوطن»: إن استلمنا كامل الإنتاج فلن نستورد القمح

الوطن

كشف مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر لـ «الوطن»، بأن المختصين في وزارة الزراعة برئاسة معاون وزير الزراعة اجتماعاً أمس مع الدفاع المدني ومع وزارة الداخلية ومع فوج الإطفاء من أجل وضع خطة لمكافحة الحرائق وخصوصاً التخريبية منها، مبيّناً أنه سيتم تنفيذ هذه الخطة من خلال العمل على تشكيل لجان عمل في المستويات المحافظة برئاسة المحافظين وستشكل هذه اللجان على مستويات من أصغر وحدة مكانية إلى أعلى وحدة مكانية بهدف سرعة السيطرة على الحرائق ومنعها، وفي المناطق تشكلت بمساعدة المجتمع المحلي.

ولفت إلى أنه بداية ستشكل لجنة عليا على مستوى كل محافظة برئاسة المحافظ وتضم الدفاع المدني والإطفاء ووزارة الداخلية والخمسات الفنية ومديريات الزراعة والجمعيات الفلاحية بالإضافة إلى المجتمع المحلي، وستقوم هذه اللجنة بتشكيل لجان عمل على مستوى كل منطقة وستشكل لجان عمل على مستوى الناحية وفي كل منطقة إدارية حساسة أي في المناطق الزراعية الرئيسية للمحاصيل الاستراتيجية. ونوه بأنه سيتم وضع خريطة على مستوى كل منطقة تحدد فيها المصادر المائية أي الأبار التي يمكن أن تستخدمها سيارات الإطفاء كما سيتم تحديد الطرق الرئيسية والفرعية التي تصل إلى أماكن زراعة المحاصيل الاستراتيجية. وأوضح بأنه سيتم كذلك تشكيل غرف عمليات في كل محافظة يتحدد من خلالها أماكن المركز كما سيتم وضع خطة اتصال. وأشار إلى أن مهمة اللجنة العليا جميع

بيع الأسطوانات الفارغة ما زال متوقفاً إنتاج عدرا من أسطوانات الغاز الوسط ٢٠٠٠ أسطوانة يومياً

عبد المنعم مسعود

قال رئيس جمعية معتمدي الغاز في دمشق صبري الشخين إن عملية تواتر وصول مادة الغاز إلى معمل عدرا وتوفره دعت غاز دمشق وربفها لفتح المرحلة الحالية من التعبئة بعد مضي ٤٥ يوماً على إغلاق المرحلة السابقة التي استمرت لخمسين يوماً والتي قبلها استمرت ستين يوماً حتى تمكن المستهلك من تبديل أسطوانته.

إضافة إلى ارتفاع في أجور نقل الحاويات العالية والارتفاع العالمي هو من بلد المنشأ، مشيراً إلى أن أسعار السلع الأساسية والسكر والرّز تخضع للبروصة العالمية وأسعارها اليوم ارتفعت على المستوردين وارتفاعها ينعكس بشكل مباشر على بيع أسطوانات الغاز الفارغة سواء للمستهلكين أو للمتعدين من قبل محروقات لا يزال متوقفاً مبيّناً أن الكمية التي تحصل عليها جاعرة الطعام لمصلحة فعاليتها المختلفة في دمشق هي ٣٠٠ أسطوانة. وفقاً للشخين فإن إجمالي إنتاج الغاز الوسط في عدرا يبلغ ألفي أسطوانة يذهب منها ٤٥٠ أسطوانة للمدينة ومنها للريف و٢٠٠ أسطوانة للطعام ومثلها لجمعية الحلويات والباقي للفعاليات الأخرى التي لديها استقطابات.

١٠٠ ألف إيجار الغرفة في المرة ٨٦ وضربتها أقل من ألف ليرة!

انتشار كثيف للمكاتب العقارية بسبب أرباحها العالية



طلال ماضي

وصل إيجار الغرفة الواحدة مساحة ١٠ أمتار مفروشة بصوفاية وسرير وبراد صغير مع حمام في منطقة المزة ٨٦ بدمشق إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية في حين الرسوم المترتبة على عقد الإيجار أقل من ألف ليرة كون المبلغ المحدد بعقد الإيجار ٥٠٠٠ ليرة والرسوم سيدفعها المستأجر بدلاً من المؤجر.

والصحية زينب حسين مستأجرة مع أختها غرفة مفروشة مقابل ٦٠ ألف ليرة منذ ٦ أشهر وتقول لـ «الوطن»: قبل شهرين أخذنا صاحب الغرفة أنه رفع الإيجار إلى ٧٥ ألف ليرة، واليوم طلب منا ١٠٠ ألف مع بداية شهر شباط أو علينا إخلاء الغرفة مع مئبة وأسطوانة «أنا صابريني من أجلها» الفأ، ونحن غير موفقين على عقد إيجار بل طلب منا التوقيع على سندات أمارة.

مدقق الحسابات في شركة خاصة ومطلع على أسعار العقارات وحركة البيع والشراء والإيجار في المزة غير حمود يرى أن سبب ارتفاع الإيجارات يعود إلى استغلال الطب الكبير على البيوت في المزة، وتحكم أصحاب المكاتب والسمسرة على بعضهم، والفئات معلم دون حسيب أو رقيب، والدليل على ذلك الانتشار الكبير للمكاتب العقارية كونها تعمل دون تصنيف أو رقابة مالية ولما يتم تشميلها بالضرائب والرسوم، والكثير من المكاتب تهرب من عقود الإيجار السنوية وتؤجر بموجب سندات أمارة تحكم بالاستأجر مع كل ارتفاع جديد للأسعار، وغالبيةهم يطيلون دفع الإيجار سلفاً لعدة أشهر ومبلغ العام الماضي يتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألف ليرة حسب المكان

وهذا ما رفع من فئان الإيجارات والعقارات في المزة. لدينا أزمة ضمير وأخلاق من وجهة نظر الخبير العقاري المهندس حمود. م ويرى أن أفضل سلعة في العرف التجاري تسترد ثمنها خلال عشرة أعوام، وإذا افترضنا أن سعر الشقة في منطقة المزة مساحتها ٧٠ متراً به ٢٥ مليون ليرة، والغرفة الواحدة تشكل أقل من ثلث البيت من ناحية المساحة فيفترض أن يكون سعرها في أفضل الأحوال ٧ ملايين ليرة، وإذا قسنا المبلغ على عشر سنوات سيكون الإيجار في أحسن الظروف أقل من ٦٠ ألف ليرة، هذا إذا افترضنا أن وضع الغرفة بديونك وفي مكان مرغوب والاستثمار في أعلى طلب خلال ١٠ سنوات. وأشار الخبير حمود إلى أن رفع الأسعار والجشع القائم سببه الطلب الكبير والأزمة في سورية، والحل من وجهة نظره يكون بالمبادرة إلى إنشاء سكن شعبي تملكه الدولة كما هو السكن الشبائي وتخصيص جزء منه للإيجار الشهري أو السنوي، وخاصة في المدن الكبيرة التي تكثر فيها الإيجارات لغيات السكن الدائم أو السكن المؤقت. واعتبر الخبير حمود أن أي محاولة ضغط على المكاتب ورفع الضرائب أو الملاحقة الناقصة من قبل البلدية دون تصافر جميع الجهود ستعكس حتماً على المستأجر، وستكون عبئاً إضافياً على المواطن لأن المبالغ التي ستدفع ستحسون من جيبة المستأجر والحل الأمثل يكمن في تخفيف الطب بفتح مناطق عقارية جديدة شعبية أسوة بالسوق الشعبي.

والسؤال: من يراقب عمل المكاتب العقارية أو يلاحق أرباحهم بالضرائب، أو يدرك حجم الديون والمشاكل التي يولدها البعض من جراء عمليات التصب والاحتكار التي المواطن، وهل تنتظر صخرة الضمير أم هناك حلول إسعافية يمكن القيام بها؟